مركز
السياسة
الدولية للنمو الشامل

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل مموّل من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 136

فبراير 2012

الحيز المالي في الدول العربية

خالد أبو إسماعيل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
راتن روي ، و راكيل راموس ألميدا، المركز الدولي لسياسات النمو الشامل

تقترح الورقة التي يستند إليها هذا العدد من رسالة قصيرة (روي، وأبو إسماعيل وراموس، 2011) خيارات محددة للسياسات من شأنها أن تخلق الحيز المالى اللازم لتحقيق التحول الهيكلى. وبعد تحليل القيود المالية التى تواجهها مختلف الدول ومجموعات الدول في داخل المنطقة، تقترح الورقة سياسات لزيادة الحيز المالي للتحول التنموي المطلوب من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتشجيع التغيرات في مصادر الدخل.

وتسعى الورقة إلى تحديد السياسات التى تعمل على تحسين العدالة والتدرج فى الأوضاع المالية. ويختلف الحيز المالى فى المنطقة العربية إختلافا كبيرا بين الدول، وفقا لمستويات الدخل وما إذا كانت الدولة مصدرة أو مستورد للنفط. الدول المصدرة للنفط التى لا تنتمى إلى فئة الدخل المنخفض، مثل منطقة الخليج دول إضافة إلى ليبيا والجزائر، ليس لديها مشكلة حيز مالى. هذه الدول هى أيضا أكثر تقدما فيما يتعلق بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. والقضية الرئيسية بالنسبة لهذه الدول ليست مدى توافر الموارد، ولكن الحاجة إلى إختيار وتبني سياسات ملائمة للتنويع الاقتصادي.

الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المنخفض مثل اليمن والسودان هى فى موقف غير مستقر كثيراً. فاليمن فى موقف غير مرغوب فيه بشكل خاص، حيث تواجه تراجعاً في مخزون النفط، الأمر الذي قد يزيد حدة الفقر بالنظر إلى الإرتفاع الأخير في أسعار المواد الغذائية. وعلى الرغم من أن هذه الدولة لديها بعض الحيز للتمويل من خلال الإقتراض، إلا أنه هامشى جدا المقارنة بالموارد اللازمة. وفى هذا السيناريو، ثمة حاجة للمساعدات الإنمائية الرسمية لدعم الإقتصاد اليمني في المدى القصير أو المتوسط. أما السودان، فهى فى وضع مريح أكثر نسبيا إزاء الحاجة للمساعدات الإنمائية الرسمية، وذلك بسبب توقع إستخدام أفضل لإيرادات النفط وإمكانات القطاع الزراعي. ومع ذلك لا يزال من الضروري زيادة حجم الإستثمارات العامة.

وفى الدول المستورد للنفط مثل مصر، وسوريا، والمغرب، والأردن، ولبنان وتونس، لا بد من إدارة الحيز المالي بعناية. وللدول الثلاثة الاخيرة وضع أكثر راحة حيث يعتبر الحيز المالى أقل تقييداً؛ فإقتصاداتها يمكن أن تعتمد على التحويلات المالية من الخارج، والدخل من السياحة ويقطنها عدد سكان أصغر ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها أكبر، على الرغم من أن إرتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان تجعلها حالة ناشزة تماماً وهذا يخلق صعوبات عبر الزمن.

أما فى حالة سوريا والمغرب ومصر، فإن التحدي المالى هو من الأولويات. وفى حالتى مصر وسوريا تعتبر الأوضاع بالغة الصعوبة. فمصر تعتمد على الإيرادات من النفط الأخذة في الانخفاض، بينما يزداد نسبيا تقييد حيز التمويل بالإقتراض الداخلى فى سوريا. ويتوقف حل المشكلة المالية فى هاتين الدولتين على قدرتهما على (أ) العثور على حزمة السياسات الصحيحة بخلاف المساعدات الإنمائية الرسمية،التي تحقيق أقصى قدر من الحيز المالي، و(ب) إدخال مزيد من تنويع اقاعدة الإقتصادية.

الإيرادات الضريبية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، 2007-2010				
الدولة	2007	2008	2009	2010
الجزائر	8.1	8.7	11.2	11.4
جيبوتي	20.4	18.4	18.6	19.1
مصر	15.4	15.7	12.4	14.9
لبنان	14.8	16.5	17.4	18.4
ليبيا	2.9	3.1	5.6	5
المغرب	24.8	25.5	25.9	26.1
السودان	6.9	6.2	-	-
سوريا	10.9	8.4	12.2	11.6
تونس	20.8	-	-	-
اليمن	7.3	7.1	7.4	7.8
متوسط	13.2	12.2	13.8	14.3
المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية IMF WEO				

وإستنادا إلى تحليل الوضع المالي في المنطقة، تقدم الورقة عدداً من التوصيات لمجموعات الدول المختلفة. فبالنسبة للدول ذات مستويات الدخل المرتفعة أو الدول المصدرة للنفط مثل تونس والأردن ولبنان والجزائر وليبيا ودول الخليج ، ينبغى التركيز على أن تقوم السياسة المالية بدورها في تحقيق الإستقرار وتخصيص الموارد. وتواجه الدول ذات مستويات الدخل الأدنى سيناريو مختلف، حيث يتمثل تحدي السياسة المالية فى تمويل زيادة دائمة فى الإستثمارات العامة لتأمين الأهداف الإنمائية المتفق عليها. في هذا السياق، فإن الأولويات هي إستخدام وظيفتي النمو وتخصيص الموارد للسياسة المالية. وأخيرا فإن توصيات السياسة لمصر وسوريا والمغرب أكثر إختلاطاً، نظراً لأن كل دولة بها خصائص تنتمي إلى كل من السيناريوهين.

المرجع:

Roy, R., Abu-Ismail, K. and Ramos, A. R. (2011). “Is there Fiscal Space for Financing an Arab Development Transformation?” IPC-IG Working Paper No. 88. Brasília. IPC-IG.

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O, 7º andar
900-70052Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني: ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

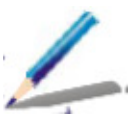

اضغط و علق